قالت العرب

لم تلحقْ أنتَ / ودارت عندي الدورةُ كاملةً / وأنا
أرجعُ للبحر الآنْ / منكسرٌ فرحي فيكَ / ومنكسرٌ
حزني منكَ / ومنكسرٌ في الإنسانْ

المشهد

العدد 343 السنة الرابعة عشرة - الخميس 1 يناير 2026م- 12 رجب 1447هـ

هل تدفع الحكومة إيجارًا لنفسها؟

استئجار الحكومة لمبانى العاصمة الإدارية يثير جدلًا.. أين تذهب الـ 6 مليارات؟

جدل واسع أثاره تصريح خالد عباس، رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة الإدارية للتنمية العقارية، بعدما كشف فى لقائه مع قناة CNN الاقتصادية، عن أن المبانى الحكومية فى العاصمة الإدارية الجديدة مملوكة للشركة، وأن الحكومة تستأجرها بعقد طويل الأجل يصل إلى ٤٩ عامًا، مقابل ٦ مليار جنيه سنويًا.

وفتح التصريح باب تساؤلات مشروعة، من بينها: **كيف تستأجر الحكومة مبانى من شركة مملوكة للدولة؟ ولماذا بعدما كانت تمتلك مبانيها الخاصة بها فى العاصمة القديمة؟ وأين تذهب أموال الإيجار؟ وهل هذا النموذج ناجح اقتصاديًا أم لا؟**

من يملك المبانى ومن يدفع الإيجار؟

رغم أن شركة العاصمة الإدارية مملوكة لجهات تابعة للدولة، إلا أنها شركة مساهمة مستقلة قانونيًا، لها ميزانية منفصلة لا علاقة لها بالميزانية العامة للدولة، وتُدار وفق منطق استثمارى ليس باعتبارها وزارة أو مصلحة حكومية، بمعنى أن الدولة أنشأت شركة، بنت هذه الشركة أصولًا، تستخدم الحكومة هذه الأصول مقابل إيجار.

أين تذهب الـ ٦ مليارات جنيه سنويًا؟

وفقًا لمحللين اقتصاديين، تتوزع الإيجارات التى تدفعها الحكومة مقابل استخدام هذه الأصول، إلى عدة مسارات رئيسية، أهمها:

- إيرادات تشغيلية لشركة العاصمة الإدارية، تمثل دخلًا ثابتًا يضمن استدامة المشروع.
- تعويض تكلفة البناء والبنية التحتية لهذه المقرات الحكومية التى تحملتها الشركة، حيث يُعد الإيجار جزءًا من استرداد هذه التكاليف على مدى زمنى طويل.
- تمويل استكمال مراحل العاصمة وصيانة المبانى وتطوير المرافق.
- أرباح للجهات السيادية المالكة للشركة.

هل هذا النموذج ناجح اقتصاديًا؟

يرى الخبراء أن هذا النموذج ليس خاطئًا فى حد ذاته، لكنه ينجح أو يفشل حسب التطبيق، فعوامل نجاحه تكمن فى عدة نقاط:

- الإيجار أقل من تكلفة التملك والصيانة لو دفعتها الدولة مباشرة.
- إدارة الشركة بشفافية وحسابات واضحة.
- استخدام المبانى بكامل طاقتها ولا تتحول لأصول معطلة.

بينما يفشل النموذج إذا:

- كان الإيجار مبالغًا فيه.
- كانت الجهة التى تحدد سعر الإيجار هى نفسها التى تدفعه.
- غابت الرقابة أو الشفافية.
- لم تنتقل الحكومة بموظفيها فعليًا وتظل المبانى فارغة.

نماذج دولية: نجاح وفشل

ماليزيا: بدأت الحكومة الماليزية فى بناء مدينة بوتراجايا عام ١٩٩٦، عبر شركة حكومية طوّرت المدينة واستأجرت الوزارات المبانى منها، كبديل عن مدينة كوالالمبور العاصمة السابقة لماليزيا، وبدأت فى نقل جميع الدوائر الحكومية إليها فى عام ١٩٩٩، ونجح النموذج بسبب الانتقال الفعلى للوزارات وكامل الموظفين، والاستخدام الحقيقى للمبانى، والإدارة الاقتصادية الواضحة للأصول.

البرازيل: طبّقت البرازيل نماذج مشابهة عبر شراكات فى النصف الثانى من القرن العشرين، ونجحت بعض المشروعات بينما فشلت أخرى بسبب الفساد وضعف الرقابة.

بريطانيا: استخدمت نموذج الشراكة مع شركات لبناء مدارس ومستشفيات، ثم استأجرتها الحكومة لمدد طويلة، لكن الإيجارات التى كانت أعلى من تكلفة التملك، اضطرت الدولة لدفع أضعاف السعر الحقيقي، مما أدى إلى فشل النموذج وإلغائه رسميًا فى عام ٢٠١٨.

أين تقف مصر من هذا النموذج؟

تمثل العاصمة الإدارية الجديدة أضخم تطبيق لهذا النموذج فى المنطقة، ولها نقاط قوة واضحة، منها تخفيف الضغط على الموازنة العامة، وإنشاء أصول حديثة فى وقت قصير، ونقل الجهاز الإدارى إلى بيئة حديثة أكثر تنظيمًا.

لكن فى المقابل تظل هناك تساؤلات مفتوحة: هل قيمة الإيجار عادلة مقارنة بتكلفة البناء؟ هل البيانات المالية للشركة متاحة للرأى العام للاطلاع؟ هل المبانى سيتم استغلالها بالكامل؟

فى النهاية، يبقى الحكم الحقيقى على نموذج العاصمة الإدارية الجديدة، مرهونًا بالتجربة العملية لا بالتصريحات ولا التحليلات النظرية، فمعيار النجاح سيقاس بمدى الشفافية فى الإدارة، وكفاءة استخدام الأصول، والجدوى الاقتصادية على المدى الطويل، وهو ما سيحسم ما إذا كان النموذج أداة تنموية حقيقية، أم عبئًا ماليًا مستمرًا.

إيمان جمعة

من يحل ألغاز الاقتصاد المصرى للمواطن البسيط؟!

«ندرك تمامًا أن قضية الدّيْن العام وخدمة الدّيْن في مصر لم تعد مجرد أرقام تُتداول في تقارير اقتصادية، بل أصبحت سؤالًا مشروعًا لدى المواطنين عن القدرة على الاستمرار وحدود الاحتمال فى ظل ضغوط معيشية متزايدة».

هكذا بدأ الدكتور مصطفى مدبولى مقاله عن الديون فى مصر بعدما تعالت صرخات المصريين وتساؤلاتهم، وبعدما اكتشف أن لقاءه الأسبوعى مع الصحفيين ليس كافيا للإجابة على كل التساؤلات التى تدور فى بال المواطن البسيط.

ولكنى بكل أسف بعدما قرأت مقال د. مصطفى مدبولى المنشور على صفحة رئاسة مجلس الوزراء عن الديون المصرية لم أخرج منه بأى رؤية واضحة سوى أن هذه الديون التى كبلت مصر كانت نتيجة لظروف عالمية مثل الكورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وليست نتيجة المشروعات الكبرى وحدها، وانتقاده الآراء التى تتجاهل أن مشروعات البنية الأساسية لا تُقام باعتبارها مشروعات ربحية، بل كاستثمارات تُخفض تكاليف الإنتاج والنقل، وترفع إنتاجية العمل، وتزيد القيمة الاقتصادية للأصول، وهي شروط لا غنى عنها لتحسين التعليم، والصحة، وخلق فرص عمل مستدامة.

وتناسى الدكتور مدبولى أن تكاليف الإنتاج والنقل لم تنخفض بديل ارتفاع الأسعار المستمر ، وأن التعليم والصحة أصبحا عبئا على كل الأسر المصرية بكل ما يحيط بهما من استنزاف لميزانية الأسرة بما يفوق قدرات وإمكانيات كل الطبقات الاجتماعية.

واستمعت إلى حوار دكتور حسن الصادى أستاذ اقتصاديات التمويل بجامعة القاهرة مع رانيا بدوى عن الديون والذى تم بثه بعد نشر المقال، ففهمت أن كل إيرادات الدولة لا تكفي لسداد فوائد الدين الداخلي والخارجي، فما بالك بـ أصل الدين؟ وأن هناك ما هو أخطر من ذلك، فكل استحقاقات أصل الدين تُسدد ببيع أصول الدولة، وأن مبادلة الديون تعني اقتصاديًا شيئًا واحدًا : عدم قدرة الدولة على السداد.

وأن الدائن لا يأخذ من أصول الدولة إلا أفضل ما فيها، فهو يأخذ أحسن الأراضي، وأفضل المواقع، وأكثر المشروعات ربحية. فمن حقه أن ينتقى ما يحلو له طالما سيدفع المقابل.

وشاهدت حلقة للمحامى خالد ابو بكر وهو المحسوب على إعلاميي الدولة، وحديثه عن معاناة الناس بجميع طبقاتها بداية من الطبقة الفقيرة المقدمة وصولا إلى سكان الكومباوندات وطبقة الإيليت.. ولم أفهم هل تحول خالد ابو بكر إلى المعارضة الوطنية، أم أنه مجرد بالونة اختبار لمعرفة مدى رضا الناس عن الأوضاع الاقتصادية، أم يتم استخدامه لرفع الغطاء المكتوم قليلا لتفريغ شحنات الغضب؟!

لا أدرى لماذا قفز إلى ذهنى فيلم «العتبة الخضراء» وأنا أشاهد حوار خالد عباس رئيس شركة العاصمة الإدارية مع شبكة سى إن إن الذى ذكر فيه أن المباني الحكومية بالعاصمة الإدارية مملوكة للشركة، وأن هناك عقد إيجار طويل الأجل مع الدولة تصل مدته إلى ٤٩ عاما، تدفع بموجبه الدولة نحو ٦ مليارات جنيه سنويا مقابل إيجار هذه المباني.

ولم أفهم سر هذا اللغز ، فمن يؤجر لمن؟ ولماذا ؟ ومن أين تأتى الحكومة بـ ٦ مليار جنيه سوى من جيوب المواطن الغلبان، ولماذا تستأجر الحكومة مقراتها فى العاصمة الإدارية وهى صاحبة (ملك) وتمتلك مقرات فى مواقع فريدة تعرضها للبيع واحدة تلو الأخرى، ولماذا تستأجر مقراتها من شركة تتبع للدولة، وإذا كنا نعرف أن هناك فرقا بين الدولة والحكومة، فلماذا تكبل هذه الحكومة الحكومات التالية لها على مدار ٤٩ عاما بإيجار هذه المقرات، وهل ستزداد قيمة الإيجار بمرور السنين أم أنها ثابتة، ولماذا لم تشتر الحكومة مقراتها فى العاصمة بالتقسيط بدلا من استئجارها بهذا المبلغ الضخم.

وأين تذهب هذه الإيجارات وغيرها ؟

ولماذا لا تدير شركة العاصمة اقتصاد مصر طالما لديها هذه القدرة على الربح والانجاز ..

ولم أفهم حتى الآن

ما هو السر فى استمرار هذه الحكومة رغم كل هذه الكوارث ..

وهل من حقنا أن نسأل متى ترحل هذه الحكومة وينعم الله علينا بحكومة تعيد للناس ثقتها فى الاقتصاد الوطنى.

بقلم: سحر عبدالرحيم

الوعى الجمعى للشعوب يصبح أسير التزييف

كيف تصنع حملات التشويه الإعلامي؟

نماذج لشخصيات تم تشويهها: الأميرة ديانا – ناصر – السادات – صدام حسين

لم يكن التشويه الإعلامى يومًا بالهجوم المباشر، دائمًا ما يأتى ناعمًا مغلفًا حتى يستقبله عقل المستقبل دون أى تشكيك، وفى عصرنا الرقمي، أصبح أسلوبًا ممنهجًا تُستخدم فيه منصات الإعلام العادية ووسائل التواصل الاجتماعي، لخلق روايات مضللة تُغيّب الحقيقة وتُشوّه السُمعة، وتُخضع الرأى العام لرؤى محددة.

والتشويه الإعلامى هو نشر معلومات مضللة أو جزئية أو مُحرفة بهدف التأثير على صورة شخص أو دولة فى الوعى الجمعي، وليس بالضرورة أن تكون دائمًا المعلومات كلها مغلوطة، لكنها تعتمد على طريقة "دسّ السُمّ فى العسل" من خلال اختيار عناوين مثيرة، وتحريف مجتوى حقيقي، وتسويق العاطفة بدل المنطق، تُنشر من خلال حسابات وهمية وبصورة متتالية وفى توقيت متقارب، مما يجعل الجمهور يُكوّن رأيًا مبنيًا على انطباع أكثر من حقائق.

ولا يقتصر التشويه الإعلامى على الداخل فقط، بل تُظهر تجارب دولية حديثة كيف تحولت التكنولوجيا إلى أداة خطيرة لتزييف الوعي.

حين تتحول الدراسة الأكاديمية إلى موقف سياسى مسبق

وتزداد علامات الاستفهام حول الفيلم الوثائقى الذى نشرته قناة ARTE الأوروبية منتصف الشهر الجاري، تحت عنوان "عبد الفتاح السيسي.. فرعون مصر الجديد"، خاصة مع الدور الذى لعبه الباحث الفلسطينى يزيد صايغ فى إعداده، ليس فقط بسبب مواقفه النقدية، بل بسبب طبيعة اهتمامه الإعلامى نفسه. فعلى الرغم من كونه فلسطينيًا، إلا أن الجزء الأكبر من إنتاجه البحثى والمقالاتى خلال السنوات الأخيرة لا ينصرف إلى الشأن الفلسطينى أو تعقيداته الداخلية، بقدر ما يتركّز بشكل لافت على مهاجمة الدولة المصرية ومؤسستها العسكرية.

هذا التركيز المكثف على مصر، وتكرار الخطاب ذاته فى مقالات منشورة بمنابر غربية مختلفة، يكشف عن موقف عدائى واضح أكثر منه اهتمامًا بحثيًا محايدًا، فبدل تقديم قراءة متعددة الزوايا للواقع المصري، يُعاد اختزاله فى سردية واحدة تُحمِّل الجيش مسؤولية كل الأزمات، ويتم تصدير هذه الرواية للجمهور الغربى محاولا تغيير الصورة العالمية الايجابية التى تكونت فى العقل الغربى بعد جهود مصر فى وقف إطلاق النار فى غزة. وهنا لا يصبح الفيلم الوثائقى عملًا استقصائيًا بقدر ما يتحول إلى امتداد لخطاب شخصى مُسبق، يُعاد إنتاجه بصيغة بصرية مؤثرة، لكن بمحتوى انتقائي.

أمثلة واقعية لحملات تشويه إعلامى دوليًا

فى الفلبين، ظهر فى عام ٢٠٢٤ فيديو مزيف لزعيم الدولة، يأمر فيه الرئيس القوات بالتصرف بطريقة غير صحيحة خلال أزمة بحرية فى المنطقة، أكدت السلطات بعد انتشار الفيديو أنه مفبرك بالكامل ولا أساس له من الصحة.

أوكرانيا: كشفت أبحاث وتقارير حديثة عن حملات منظمة خلال النزاع بين أوكرانيا وروسيا، عن طريق نشر مئات الفيديوهات والصور المزيفة لإظهار الأحداث بطرق تخدم سردية بعينها، مثل اتهام طرف بارتكاب أفعال لم تحدث، أو إعادة استخدام صور قديمة للحروب كأنها حديثة.

أمثلة واقعية لحملات تشويه فى مصر

تشويه جماعة الإخوان لدور مصر فى حرب غزة، فمنذ اندلاع الحرب فى غزة، واجهت مصر دورًا مركزيًا فى إدارة معبر رفح وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية، فضلًا عن جهودها الدبلوماسية للتوصل إلى وقف إطلاق النار ودعم القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، لكن هذا الدور قوبل بمحاولات ممنهجة لتشويه صورتها عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، خاصة من قبل جماعة الإخوان وأنصارها فى الخارج، الذين ينقلون صورة سلبية ومغلوطة عن موقف مصر تجاه القضية الفلسطينية.

وكان ذلك من خلال اتهام مصر بالتواطؤ مع إسرائيل فى إبقاء الحصار على غزة ومنع دخول المساعدات الإنسانية، رغم الأدلة الرسمية التى تؤكد أن مصر كانت من أكبر الدول مساهمة فى إدخال تلك المساعدات، وتنظيم احتجاجات أمام السفارات المصرية فى الخارج مع رفع شعارات تُحمّل القاهرة مسؤولية معاناة المدنيين فى غزة، وذلك فى إطار محاولات ممنهجة زعزعة الثقة الداخلية وتحويل الغضب الشعبى بعيدًا عن الاحتلال إلى الداخل المصري.

تشويه شخصيات تاريخية

الأميرة ديانا:

والتى تُعد من أشهر الأمثلة على التشويه الإعلامى غير المباشر، حيث لم يتم استهدافها باتهامات سياسية أو تاريخية، بل جرى تفكيك صورتها الإنسانية وتحويل حياتها الخاصة إلى مادة استهلاكية للإعلام.

فعلى مدار سنوات، لاحقتها الصحافة بالكاميرات والعناوين المثيرة، وقدمتها مرة فى صورة ضحية، ومرة أخرى فى صورة المرأة المتمردة أو غير المستقرة نفسيًا، وفقا لما يخدم نسب المشاهدة لا الحقيقة، ولم يتوقف هذا التشويه إلا بعد وفاتها المأساوية، حين أعيد تقديمها فجأة كرمز عالمى للإنسانية والرحمة، مما يكشف كيف يمكن للإعلام أن يُعيد تشكيل صورة الشخص الواحد عدة مرات دون أى اعتبارات، فى سبيل صناعة رواية جذابة للجمهور.

جمال عبد الناصر:

يُعد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، من أكثر الشخصيات التى أثارت جدلًا واسعًا فى وسائل الإعلام سواء محليًا أو عالميًا، فقد كان مادة خصبة للتشويه والتحوير.

ففى بعض الدوائر على منصات التواصل الاجتماعي، يُقدم عبد الناصر فى صورة زعيم فاشل اقتصاديًا أو سياسيًا، مُحمّلينه مسؤولية المشاكل الاقتصادية لفترة السبعينات ما بعد حرب ١٩٦٧، وإن كان هناك مؤيد ومعارض لهذه النظرية طبقًا للأحداث التى وقعت، إلا أن ذلك يُقدم بشكل مختزل أو بدون سياق تاريخى شامل، ما يجعلها تبدو كحقائق بدلًا من آراء نقدية تتطلب تحليلًا موضوعيًا دقيقًا.

محمد أنور السادات:

برغم أن الرئيس أنور السادات قاد مصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانتصر على اسرائيل، إلا أنه بعد توقيعه اتفاقية كامب ديفيد واجه العديد من حملات التشويه فى بعض الأعمال الإعلامية الخارجية، وصلت إلى وصفه بالفرعون فى الفيلم الوثائقى الإيرانى "Execution of a Pharaoh" (إعدام فرعون)، فى إشارة إلى اغتياله بسبب خيانته وتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد.

كذلك على الشبكات الاجتماعية تجد آراء تهاجم توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد، وتحوله إلى رمز "تسليم القضايا العربية"، بدلًا من النظر إلى الاتفاقية من منظور سياسى كامل، مما يُعد تحريفًا لأحد أهم محطات الدولة المصرية فى التاريخ الحديث.

صدام حسين:

قدم الإعلام الغربى صدام حسين كتهديد عالمى من خلال التركيز على مزاعم أسلحة الدمار الشامل، بينما تم تجاهل تقارير وأدلة معاكسة، ما أتاح للرأى العام تكوين انطباع مبنى على سردية واحدة.

وهكذا لم يعد التشويه مقتصرًا على الأفراد أو الدول، بل أصبح نمطًا متكررًا طال التاريخ نفسه، من تقديم شخصيات سياسية بوصفها "أبطالا" أو "خونة" وفقًا للهوى السياسى السائد، إلى إعادة صياغة صور رموز إنسانية وإعلامية وفنية، وصولًا إلى تشويه أدوار دول كاملة فى أزمات إقليمية معقدة، تُعاد كتابة الوقائع بشكل انتقائى يخدم سرديات بعينها.

ومع تكرار هذه الروايات عبر المنصات الرقمية، تتحول الانطباعات إلى قناعات، ويصبح الوعى الجمعى أسيرًا لما يُقدم له، لا لما حدث فعليًا.

إيمان جمعة